

تقرير من أجل العدالة و... التاريخ أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت ومتضرريه

REPORT FOR THE SAKE OF JUSTICE... & HISTORY FAMILIES OF BEIRUT BLAST VICTIMS & THE PEOPLE AFFECTED BY IT



تم إعداد هذا التقرير بإشراف مؤسسة حقوق الإنسان والحق الانساني - لبنان
THIS WORK WAS PREPARED UNDER THE GUIDANCE OF THE FOUNDATION FOR HUMAN
AND HUMANITARIAN RIGHTS - LEBANON

محتوى التقرير:

٢	مقدمة:
٣	في التعامل المباشر للأجهزة الأمنية الرسمية مع الفاجعة:
٤	في تعامل المسؤولين مع ذوي الضحايا والمتضررين :
٧	في تعامل السلطة مع التحقيقات:
١٣	في ردات فعل اهالي الضحايا والمتضررين:
١٦	قسم الملاحق:
١٦	ملحق رقم ١:
١٧	ملحق رقم ٢:
١٨	ملحق رقم ٣:
٢٠	ملحق رقم ٤:
٢٢	ملحق رقم ٥:
٢٤	ملحق رقم ٦:

مقدمة:

٤ آب ٢٠٢٠ عند الساعة ٦:٠٧ مساءً، وقع الانفجار الأول في العنبر رقم ١٢، وتلاه انفجار هائل، نتج عنه دائرة دخانية ضخمة كسحابة الفطر، وهزت ارتداداته الصادمة بيروت، وسمعت أصدأه في قبرص، وقدّر علماء أن ضغطه يوازي قوة ٣.٣ درجات على مقياس ريختر. وصُنّف ثالث أكبر إنفجار غير نووي عالمياً^١.

تسبب الانفجار بمقتل أكثر من ٢٣٠ شخصاً و٧ آلاف جريح، وترك نحو ٣٠٠ ألف عائلة منازلها المدمرة بصورة مؤقتة ولمدة طويلة، وسبب دماراً هائلاً ببيروت، وقدرت الخسائر أكثر من ١٠ مليارات دولار.

لا تزال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت في نفق مجهول، بعد أن علقت بفعل عشرات الدعاوى التي تقدم بها الوزراء والنواب المدعى عليهم في القضية ضد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، تحت عناوين "الارتياح المشروع ومخاصمة الدولة ودعاوى"، في استغلال فاضح للنصوص القانونية بهدف عرقلة العدالة حيث علقت التحقيقات ٤ مرات، كان آخرها منذ أكثر من ٤ اشهر، وهي لا تزال معلقة بانتظار البت ببعض الدعاوى، التي تجاوز عددها الـ ٢٥، حيث توالى الدعاوى منذ عدة أشهر، وأسهمت في تعميق المشكلة وإدخال التحقيق في متاهات النزاعات التي لا طائل منها. لم تتوقف الضغوط السياسية على القضاء منذ أن بدأ المحقق العدلي السابق فادي صوان التقدم بالملف، واستكملت بشكل أوسع مع تسلم القاضي طارق البيطار الملف.

ومنذ ذلك اليوم يقوم الأهالي بتحركات عديدة، منها وقفة شهرية تتقّد في الرابع من كل شهر قرب مرفأ بيروت لإحياء ذكرى شهدائهم والتذكير بمطالبهم، وأيضاً للمطالبة بالعدالة. كما يقوم الأهالي عندما تدعو الحاجة بتحركات احتجاجية بسبب تهرب المطلوبين كمدعى عليهم من سياسيين وكبار الامنيين المحجوب الإذن عن ملاحقتهم والمحاولات المتعددة لعرقلة التحقيق.

ولا بد من التذكير انه لغاية تاريخه لم تتم الاستجابة لأي مطلب تقدم به أهالي ضحايا إنفجار مرفأ بيروت ومتضرريه.

^١ بحسب معظم تقارير المنظمات الدولية والخبراء العسكريين عن انفجار مرفأ بيروت.

في التعامل المباشر للأجهزة الأمنية الرسمية مع الفاجعة:

منذ لحظة الانفجار لم تتوجّه أي من السلطات الرسمية إلى ذوي الشهداء لإعلامهم عن مصير أبنائهم، بل ظهروا على وسائل الإعلام وأعلنوا- على سبيل المثال للحصر- عن استشهاد عناصر من فوج الإطفاء والعديد من الضحايا حتى قبل العثور على أي دليل يثبت ذلك! لم تتدخل اية أجهزة أمنية إثر وقوع الانفجار لحماية البيوت المتضررة من النهب والسرقة، ما زاد من مآسي الجرحى والمصابين والمتضررين الذين، فوق الفاجعة، نهبت ممتلكاتهم وارتزاقهم ولم يعرفوا عنها شيئاً حتى اللحظة.

أمّا فيما خصّ فحوصات الـ DNA فلم يتّصل أحد من قوى الأمن الداخلي لإبلاغ المعنيين بإجراء الفحوصات، بل بادر أهالي الشهداء الى البحث عن السبيل للقيام بذلك، وبعد أن قام الأهالي بالفحوصات وأخذت العينات، وبدأت النتائج بالصدور، اتصل افراد قوى الأمن بالأهالي للقيام بالفحوصات. واللافت ان الأهالي علموا بنتائج الفحوصات النهائية من مصادر غير رسمية قبل الإعلان عنها رسمياً بعد وقت طويل.

ويجدر الذكر أنه تمّ دفن أشلاء العديد من الضحايا مرتين بفارق أربعين يوماً تقريباً بين الدفن والآخر، بسبب أخطاء في فحوصات الـ DNA . ولغاية تاريخه لم يبادر أي مرجع رسمي بتعزية الأهالي أو الوقوف إلى جانبهم لمتابعة الأوراق الرّسميّة.

٩ آب ٢٠٢٠: وبعد أربعة ايام فقط على الفاجعة، توقف التفتيش في المرفأ بسبب عدم وجود إضاءة ليلاً، بما ان الجهات المختصة بالعمل على رفع الأنقاض والبحث عن الجثث والأشلاء الموجودة داخل المرفأ لم تسارع الى تأمين الانارة اللازمة لاعمال البحث والتنقيب. اذاء هذا التقاعص الفاضح، بادر عدد من عناصر فوج الاطفاء بعدّتهم القليلة والبدائية الى البحث عن زملائهم في ظل غياب الهيئة العليا للإغاثة. اما الموظفون الذين كلفتهم الدولة باجراء المقتضى فقد أتوا للعمل ضمن الدوام الرسمي فقط، على رغم من وجود احياء تحت الأنقاض^٢!!!.

وتجدر الإشارة الى التقاعس الكبير في اخلاء المرفأ واجلائه (evacuation) قبل ٤٠ دقيقة من حدوث الانفجار حيث اندلع حريق كبير وكان بالإمكان لم تمت عملية الاجلاء من كان في حرم المرفأ الى تفادي مقتل اكثر من ٨٠ شخصاً على الأقل.

^٢ الجدير بالذكر ان الحكومة الفرنسية، قبل سنة تقريبا من الانفجار كانت قد قدمت غرفة لإدارة الكوارث ودربت فيها عدد من عناصر الأجهزة اللبنانية والذين لم يقوموا بالتدخل وقت الانفجار أو بعده رغم أن ذلك من اختصاصهم.

في تعامل المسؤولين مع ذوي الضحايا والمتضررين:

- ٨ آب ٢٠٢٠: مظاهرة شعبية بالآلاف تحت عنوان "يوم الغضب" للمطالبة بإقالة الحكومة؛ وقد اقتحم عدد من المتظاهرين من بينهم "عسكر متقاعد" مقر وزارة الخارجية، وسقط آنذاك نحو ٣٠٠ جريح.
- وأنشاء التظاهر امام المدخل المؤدي الى مجلس النواب قام عدد من "حرس المجلس" بإطلاق رصاص حي على المتظاهرين وأصابوا عدداً كبيراً منهم، ما أدى الى إصابة أناس في اعيانهم لا يزالون يتعالجون حتى اليوم.
- ٩ آب ٢٠٢٠: ألقى محافظ بيروت لقاء الأهالي مع أمين عام جامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" في مقر محافظة بيروت، وقد بلغهم خبر الإلغاء بعد حضورهم الى مقر المحافظة.
- ٤ يول ٢٠٢٠: لقاء بين الأهالي وقائد الجيش داخل المرفأ بعدما دعاهم الى وضع نصب تذكاري لضحايا انفجار بيروت، حيث تهزّب من الاجابة عن أسئلتهم حول التحقيق.
- ٥ تشرين الأول ٢٠٢٠: اجراء اول مؤتمر صحفي لاهالي الشهداء (لقراءة البيان انظر رقم ٢).
- بعد الانتهاء من المؤتمر تم الاتصال بالاهالي من مكتب وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم وطلبت مقابلة أهالي شهداء فوج الاطفاء بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢٠ لمناقشة بعض النقاط التي ذكرت في بيان المؤتمر الصحفي. كما تم الاتصال بهم من قبل النائب جورج عدوان رئيس لجنة العدل والإدارة في مجلس النواب للتواصل معه.
- ٦ تشرين الأول ٢٠٢٠: لقاء أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت مع وزيرة العدل ماري كلود نجم. وقد سلمها أهالي الشهداء مذكرة بأسئلة لم تتم الإجابة عنها بعد، فأوضحت لهم إمكانية إطلاعها على مسار التحقيق وليس مضمونه.
- ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٠: رفض رئيس الجمهورية ميشال عون التوقيع على مراسيم إعفاء مهام ثلاثة رؤساء مسؤولين في المرفأ، وهم: المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، المدير العام للمرفأ حسن قريطم، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر. أوضحت الرئاسة أن الرئيس عون "يريد أن تتم إقالتهم بقرار صادر عن مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين لأنه تم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بالأغلبية نفسها".
- ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٠: لقاء بين أهالي شهداء فوج الإطفاء والمدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، وسجال حاد، ومطالبة الأهالي تنحيه كونه قد وصل له تقرير عن النيترات قبل الانفجار ولم يتخذ أي إجراء بهذا الشأن.
- ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٠: طلب ردّ مقدّم من جمعية "متحدون" ضد القاضي غسان عويدات عن الملف ووكّل الأخير محاميا للدفاع عنه.
- ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٠: محاولة لأخذ موعد من رئيس مجلس النواب نبيه بري باءت بالفشل.
- ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٠: لقاء الأهالي مع وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم أوضحت لهم أن "القاضي صوان ما زال ينتظر من الخارج التقارير التقنية المطلوبة، التي قد تستوجب اتخاذ إجراءات وقرارات اضافية، وكذلك أجوبة على بعض الاستنابات القضائية المرسله الى الخارج".
- ١٨ شباط ٢٠٢١: اقالة القاضي فادي صوان من قبل محكمة التمييز.
- ١٩ شباط ٢٠٢١: تعيين القاضي طارق البيطار محققاً عدليا بدلا من القاضي فادي صوان.
- ٢٤ شباط ٢٠٢١: أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله: التحقيق في انفجار المرفأ قد "انتهى"، وضمّن خطابه تحذيرا عالي النبرة بوجه للقاضي بيطار.

- ١٠ نيسان ٢٠٢١: وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال راوول نعمة يطالب المحقق العدلي طارق البيطار عبر وزيرة العدل في الحكومة عينها ماري كلود نجم بإخراج الأعمال الإرهابية والحربية من دائرة الأسباب التي أدت إلى وقوع التفجير لتمكينهم من إصدار التوجيهات والإرشادات المناسبة لهيئات الضمان البنائية ومخاطبة هيئات إعادة الضمان الدولية لتسديد الالتزامات المالية للمتضررين ماديا. وهذا الأمر ممنوع قانونياً كونه يتدخل بمضمون التحقيق. وكانت نقابة المحامين قد وضعت سابقا حجزا على ممتلكات المرفأ بإسم الأهالي المدّعين.
- ١٣ نيسان ٢٠٢١: الغاء موعد لقاء أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت مع فخامة رئيس الجمهورية ميشال عون (كانت قد تمت الموافقة على إعطاء الأهالي الموعد بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢١ شرط الإبلاغ المسبق عن الأسئلة التي سوف تُطرح على فخامة الرئيس مع أسماء الوفد). وبعد ارسالهم مطالبهم ألغى المسؤولون الموعد (مرفق ربطا الأسئلة ملحق رقم ٣). والجدير ذكره ان المطالبة بهذا اللقاء دامت أشهرا عدة.
- ١٩ أيار ٢٠٢١: نزول عدد من أهالي الضحايا الى المرفأ ومنعهم اقامة حفل من تنظيم جمعية lions داخل حرم المرفأ وفي مكان الجريمة.
- ٢٣ حزيران ٢٠٢١: اخلاء سبيل صغار الموظفين ورد طلبات اخلاء سبيل المديرين العامين والضباط الموقوفين.
- ٥ تموز ٢٠٢١: مناصرو اللواء عباس إبراهيم، مدير عام الأمن العام، يعلقون صورهم على طريق المطار دعما له كون المحقق العدلي طارق البيطار قد طلبه للتحقيق. ورفض وزير الداخلية إعطاءه الإذن لمثوله أمام القاضي، الامر الذي استهجنه الأهالي بشدة.
- ١٠ تموز ٢٠٢١: زيارة وفد من أهالي شهداء فوج الإطفاء اللواء عباس إبراهيم الذي اعتبر ان عدم مثوله أمام القاضي هو قانوني بحيث أن "القانون" لا يسمح له بذلك. وتبريرا للحملة الإعلامية، قال إن ذلك من قبل محيّن له.
- ١٣ تموز ٢٠٢١: اهالي الشهداء يقومون بمظاهرة رمزية حاملة توابيت وصور الضحايا لوضعها أمام منزل وزير الداخلية محمد فهمي كونه رفض ملاحقة القادة الأمنيين، تحولت الى إشتباكات في محيط المنزل بين المتظاهرين والقوى الأمنية بعد محاولات الدخول الى المنزل.
- والجدير بالذكر أن عددا من القوى الأمنية أصيب خلال الإشتباكات ولم تقم الدولة بتغطية تكاليف علاجهم.
- ٤ آب ٢٠٢١: تظاهرة شعبية لأهالي شهداء مرفأ بيروت انطلق فيها وفد من أمام قصر العدل ووفد من أمام تكتة فوج الإطفاء في الكرنيتينا والتقوا أمام تمثال المغترب، وبالرغم من محاولات عدّة لتشتيت المظاهرة من قبل مجموعة من الشبان والقوى الأمنية عبر ضرب الأهالي فوقع ٢٤٥ جريحا، تمكّن الأهالي من متابعة المسيرة بنجاح نحو المرفأ وإحياء الذكرى السنوية عبر صلاة مشتركة لروح الضحايا، والتذكير بمطالبهم. وفي أثناء القيام ببيت حلقة مباشرة من داخل حرم المرفأ لأهالي الشهداء مع الإعلامي مرسل غانم قام البعض بالتشويش على الحلقة وتم أيضا قطع البث المباشر في بعض المناطق اللبنانية.
- ١٥ آب ٢٠٢١: اقتحم عدد من أهالي الشهداء منزل النائب طارق المرعي بسبب رفضه سحب توقيعه عن عريضة تمنع المحقق العدلي من رفع الحصانات عن النواب والوزراء المطلوبين. وفي السياق تعرض شقيق الشهيد دجو نون (وليم نون) للضرب المبرح في وسط بيروت من قبل عناصر الشرطة وبعدها تم توقيفه

وسوقه إلى فرع التحقيق في ثكنة الحلو؛ ولم يفرج عنه الا بعد ضغط من الأهالي وقطع للطرقات. ولم تسلم سيارة نون من التحطيم حيث كان يركنها امام منزل رئيس الحكومة، فقد أقدم جهاز امنه على تكسير الزجاج واضرار السيارة بشكل فاضح.

- ١٧ آب ٢٠٢١: استدعاء وليم نون والتحقيق معه في شعبة المعلومات في الأشرفية والإفراج عنه تحت ضغط الشارع وقطع الأهالي للطرقات.

- ١ أيلول ٢٠٢١: رفض رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب لقاء الأهالي والاستماع لمطالبهم، ولم يعد مستشاره خضر طالب يرد على اتصالات الأهالي.

- ١٦ أيلول ٢٠٢١: إتصال أهالي فوج الإطفاء بالمحامي العام التمييزي غسان خوري لسؤاله عن سبب عدم تحويله طلبات الادعاء من قبل القاضي البيطار الى المتهمين، فأقلل الخط من دون إعطاء أي جواب.

- ١٥ تشرين الأول ٢٠٢١: مناصروا الثنائي الشيعي توافدوا في مظاهرة امام قصر العدل بدت أولاً سلمية وطبيعية للمطالبة بإقالة القاضي البيطار ووقف التحقيق في قضية تفجير المرفأ، فتحوّلت فجأة إلى مسيرة مسلحة توجّهت إلى مستديرة الطيونة حيث حصل إطلاق نار من أسلحة خفيفة ومتوسطة باتجاه الأحياء السكنية. تطورت الامور فحصل تبادل لاطلاق النار ادى الى اصابات وحالة هلع في المنطقة.

- ١٢ تشرين الأول ٢٠٢١، إعتكف وزراء الثنائي الشيعي عن المشاركة بجلسات مجلس الوزراء ما عطّل نصاب الجلسات واشتروطوا للعودة الى حضور الجلسات والعمل، إيجاد حل "لقبح" المحقق العدلي واستبداله بآخر.

- ٣ كانون الأول ٢٠٢١: لقاء أهالي الشهداء مع قائد الجيش العماد جوزيف عون في اليرزة لسؤاله عن دور الجيش في المرفأ ومذكرات التوقيف. الا انهم لم يحصلوا على أجوبة واضحة.

- ٦ كانون الأول ٢٠٢١: إتصال أهالي فوج الإطفاء بجميع النواب للإطلاع على موقفهم في حال طرح في جلسة مجلس النواب موضوع تحجيم دور المحقق العدلي، وقد قام عدد من النواب بالتهجم على الأهالي عند مراجعتهم.

- ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٢: اقفال مداخل العدلية وقطع الطريق الرئيسي المؤدي الى قصر العدل للضغط على القضاء لتعيين قاض للبت بطلب رد القاضي نسيب إيليا. وبعد الضغوطات إستقبل القاضي سهيل عبود رئيس مجلس القضاء الأعلى وفدا من الأهالي ووعدهم بتعيين قاض بأسرع وقت ممكن.

في تعامل السلطة مع التحقيقات:

بتاريخ ١١ آب ٢٠٢٠، (أي بعد أيام من تاريخ التفجير المريع) صدر قرار عن مجلس الوزراء أحال بموجبه قضية جريمة المرفأ الى المجلس العدلي وتبعاً للقرار المذكور صدر بتاريخ ١٣/٨/٢٠٢٠ المرسوم رقم ٦٨١٥/ وتم نشره في الجريدة الرسمية، (العدد ٣٤). عينت على أثره وزيرة العدل ماري كلود نجم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى المحقق العدلي فادي صوان ليتولى التحقيق بالجريمة.

ادعى النائب العام لدى محكمة التمييز وفقاً للصلاحيحة المنصوص عنها في المادة ١٧/ فقرة ج أصول محاكمات جزائية أمام المحقق العدلي بموجب ورقة طلب وأحال إليه جميع محاضر الضابطة العدلية المنظمة قبل صدور مرسوم الاحالة وطلب منه إصدار مذكرات توقيف بحق المدعى عليهم الذي تم توقيفهم أثناء التحقيق الأولي، وقد ادعى على ٣٧ شخصاً وهم أغلبهم من موظفي الجمارك والمرفأ وأجهزة الامن كما ادعى على عدة شركات اجنبية وعلى مالك السفينة والقبطان واشخاص اخرين ممن لا يشغلون وظائف داخل المرفأ.

أسند الادعاء بحق المدعى عليهم الى:

١- جرائم منصوص عنها في قانون العقوبات.

٢- القانون المتعلق بجرائم الإرهاب

٣- قانون الجمارك

٤- الاسلحة

٥- قانون القضاء العسكري

وعطف كافة تلك الجرائم على المادة ١٨٩ من قانون العقوبات (المتعلقة بالقصد الاحتمالي في الجريمة المقصودة).

وبتاريخ ١٠ كانون الاول ٢٠٢٠، وبعد دراسته لملف التحقيق، قرر المحقق العدلي الرئيس فادي صوان توجهه لاستدعاء:

- رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب.

- وزير المال السابق علي حسن الخليل.

- وزير الأشغال السابق غازي زغيتر.

- وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس.

الا أن أحداً من المذكورين لم يمثل في جلسات حدها المحقق العدلي لاستجوابهم كمدعى عليهم. مع الإشارة إلى أن الادعاء من قبل

المحقق العدلي فادي صوان على المذكورين بدأ بإثارة حفيظة وغيظ بعض الجهات في البلاد.

وبتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٢٠، تقدم الوزيران زعيتر وعلي حسن خليل بواسطة وكيلهما المحامي سامر الحاج بطلب نقل الملف من

تحت القاضي صوان الى قاضي آخر وكف يده بذريعة الارتياح المشروع المغلف بحصانة المادتين ٧٠ و٧١ من الدستور (أي وجوب محاكمتهم

أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء).

- ١٦ شباط ٢٠٢١، كان ظهور إعلامي للسيد حسن نصر الله تركز بمجمله على المطالبة الملحة من القضاء ببيان الملف الفني

والإفراج عن التحقيق الفني والانتهاه منه لكي تتمكن شركات التأمين من التعويض بحيث وصله بأن الخسائر تقدر بمليارين ومايتي

مليون دولار تقريباً وبأن على الشركات الدفع.

١٨ شباط ٢٠٢١، وعلى أثر المطالبات المتكررة والملحة من الأهالي والمجتمع المدني، وللأسف، صدر قرار بقبول طلب نقل الدعوى من القاضي صوان لعله أن هذا الأخير لن يكون حيادياً وموضوعياً بسبب تضرر منزله في الأشرفية، ولكن بقيت صلاحية الملاحقة أمام القضاء العدلي، وعلى أثر القرار المذكور توقف التحقيق لحين تعيين محقق عدلي آخر.

١٩ شباط ٢٠٢١، وافق مجلس القضاء الأعلى على اقتراح وزيرة العدل ماري كلود نجم بتعيين المحقق العدلي طارق البيطار خلفاً للقاضي فادي صوان لمتابعة التحقيق في جريمة تفجير المرفأ.

بعد دراسته للملف الذي سبقه بالتحقيق فيه الرئيس فادي صوان، تبنى المحقق العدلي القاضي طارق البيطار الادعاءات الواردة من القاضي فادي صوان سلفه في التحقيق على العديد من الشخصيات كما ادعى على عدد أكبر وشملت ادعاءاته أمنيين وسياسيين ووزراء سابقين بحيث أدرج على لائحة ادعاءاته الوزير نهاد المشنوق بصفته وزيراً "لداخلية سابقاً" والمدير العام للأمن العام عباس إبراهيم والمدير العام لجهاز أمن الدولة اللواء أنطوان صليبا وغيرهم. وجدّد الادعاء على رئيس حكومة تصريف الاعمال حسن دياب وطلب رفع الحصانة عن النائب علي حسن الخليل وغازي زغيتير والنائب نهاد المشنوق لملاحقتهم.

٨ نيسان ٢٠٢١، قام وزير الاقتصاد راوول نعمة بإرسال كتاب إلى القاضي بيطار مفاده وبشكل مختصر إصدار تقرير رسمي يُخرج الأعمال الحربية والإرهابية من دائرة الأسباب التي أدت إلى وقوع انفجار ٤ آب كي تتمكن شركات التأمين من التعويض، ما استفز الأهالي بشكل كبير جداً بحيث لا يمكن لهذا الأخير التدخل بعمل السلطة القضائية وإقفال التحقيق ولا بأية ذريعة، ونفت في حينه وزيرة العدل ماري كلود نجم استلام أية رسالة بهذا المعنى.

٢ تموز ٢٠٢١، طلب المحقق العدلي الجديد طارق البيطار من مجلس النواب رفع الحصانة عن وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق، كما طلب بنفس التاريخ الإذن من وزير الداخلية لملاحقة مدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم والإذن من رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب لملاحقة المدير العام لأمن الدولة اللواء أنطوان صليبا.

وقد بدأت العراقيل تظهر عندما طلب المحقق العدلي من رئيس حكومة تصريف الاعمال الإذن لاستجواب المدعى عليه مدير عام أمن الدولة اللواء أنطوان صليبا (كونه تحت سلطته) والإذن من وزير الداخلية محمد فهمي في حكومة تصريف الاعمال لاستجواب المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

وكان قد سبق للوزير محمد فهمي ان أعرب عن موافقته الشفهية بإعطاء الإذن لاستجواب مدير عام الأمن العام، ولكن، ودون أي سبب قانوني وجدي، قرر حجب الإذن عن هذا الأخير وبرّر ذلك بأنه استشار قانونيين وأفادوه بأن هذا الأخير قد قام بعمله.

٩ تموز ٢٠٢١، حجب وزير الداخلية محمد فهمي الإذن برسالة وجهها إلى وزيرة العدل ماري كلود نجم عن ملاحقة واستجواب اللواء عباس إبراهيم. كما حجب المجلس الأعلى للدفاع الإذن عن ملاحقة اللواء صليبا، مدير عام امن الدولة.

٢١ تموز ٢٠٢١: وقّع ٣٠ نائباً من مجلس النواب اللبناني على "عريضة" قضت بعدم رفع الحصانات عن النواب المطلوبين للتحقيق، وإحالة القضية من القضاء العدلي إلى المجلس الأعلى لمحاكمة النواب والوزراء.

١٢ آب ٢٠٢١: دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري الى عقد جلسة لمجلس النواب في الأونيسكو لتقديم "العريضة" ولتحجيم دور المحقق العدلي وتحويل الملف من المجلس العدلي الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. وقام الأهالي بدورهم بتحريك مضادا عبر قطع الطريق من الليلة التي سبقت موعد الجلسة

- لتشكيل ضغط معنوي على النواب. فأتى الرد بالهجوم على الأهالي من حرس المجلس وضربهم بعد استفراهم بسبب عدم مراقبة الاعلام لهم، ووقع تسعة جرحى، من بينهم أمهات شهداء. ولكن الضغط الذي شكّله الأهالي أسقط تلك العريضة بحيث لم يكتمل النصاب.
- ٢٥ آب ٢٠٢١: مدعي عام التمييز يرفض الإدعاء على قادة أمنيين.
- ١٦ أيلول ٢٠٢١، كان هذا التاريخ مخصصاً لاستجواب وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس (الذي شغل منصب وزير الأشغال بين العامين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠)، فأصدر المحقق العدلي مذكرة توقيف غيايية بحقه بسبب امتناعه عن المثول في الجلسة بالرغم من تبليغه لموعدها وبعد أن ردّ الدفوع الشكالية التي سبق لمحاميه أن قدمها في الجلسة.
- ٢١ ايلول ٢٠٢١، قام مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله، وفيق صفا، بالدخول إلى العدلية، وجرى التداول بمسألة إرساله رسالة تهديد للقاضي ببطار مع إحدى الصحافيات، كما تمّ التداول أنه طلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى الرئيس سهيل عبود طريقة "لقبع البيطار".
- ٢٢ أيلول ٢٠٢١: دعوى ارتياب بحق القاضي البيطار أمام محكمة التمييز أحيلت الى الغرفة السادسة برئاسة القاضية رندى كفوري مقدمة من وكيل الوزير السابق يوسف فنيانوس.
- ٢٤ أيلول ٢٠٢١: تقدم وكيل الوزير السابق نهاد المشنوق بطلب ردّ القاضي البيطار أمام محكمة الاستئناف الغرفة رقم ١٢ برئاسة القاضي نسيب ايليا الذي انتهى برد الطلب بالشكل.
- ٢٤ ايلول ٢٠٢١، تقدم القاضي ببطار من وزير الداخلية (بسام المولوي) بطلب إذن جديد لملاحقة مدير عام الأمن العام عباس إبراهيم.
- بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعتر بطلب رد أمام محكمة الاستئناف في بيروت (نسيب ايليا)، وصدر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٠٤ قرار برده لعدم الاختصاص.
- ٨ تشرين الأول ٢٠٢١: وكيل الوزير السابق نهاد المشنوق يتقدم بدعوى ارتياب مشروع أمام محكمة التمييز.
- ٤ تشرين الأول ٢٠٢١: إخبار ضد البيطار بتهمة التزوير من وكيل الوزير السابق يوسف فنيانوس.
- ١١ تشرين الأول ٢٠٢١: طلب ردّ أمام محكمة التمييز بحق القاضي البيطار مقدمة من وكيل الوزير السابق يوسف فنيانوس.
- ١١ تشرين الأول ٢٠٢١، شنّ أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله أعنف هجوم على المحقق العدلي، وباختصار اتهمه بالاستسبابية وبأن التحقيق ليس شفاف وواضح ويجب على المحقق أن يحقق وفقاً للأصول وتوجه لمجلس القضاء الأعلى محذراً "بذكن تلاقوا حل لهل الموضوع مضيئاً " ... وبكل صدق وصراحة بقلكن هيدا الموضوع ما ممكن يكفي هيك" ...
- ١٣ تشرين الأول ٢٠٢١، عُقدت جلسة مجلس وزراء في القصر الجمهوري طلب قبل بدئها الوزراء المنتمون لحزب الله وحركة أمل بإيجاد طريقة أو الضغط لإقالة المحقق العدلي، وبسبب هذا الموضوع توترت الأجواء وتم التسريب في الإعلام بقيام أحد الوزراء المقرب من الثنائي الشيعي (حزب الله وأمل) بمشادة مع رئيس الجمهورية ومقولته الشهيرة بأنه سوف يأخذ علي حسن خليل إلى المنارة وبأن لا أحد سوف يجرؤ على توقيفه (بالرغم من صدور مذكرة توقيف بوجهه). ما أدى إلى رفع الجلسة. وبعد ذلك امتنع وزراء الثنائي الشيعي عن حضور اية جلسة لمدة حوالي أربعة أشهر بهدف "إيجاد طريقة لقبع البيطار" وفقاً للتعبير المتداول من قبلهم.

- ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢١: طلب رد أمام محكمة الاستئناف من وكيل الوزير السابق يوسف فنيانوس أحيل أمام محكمة الاستئناف الغرفة رقم ١٢ برئاسة القاضي نسيب ايليا الذي رفض الطلب.
- بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر بدعوى ردّ أمام محكمة الاستئناف وبدعوى ردّ أيضاً محكمة الاستئناف التي من المفترض أن تثبت بالأولى. أدت هذه الطريقة الى تعطيل وإطالة أمد تكميل القضاء لمدة أطول.
- بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر بدعوى تعيين مرجع أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز لتحديد المرجع الصالح لتقديم دعوى الرد أمامه، وقد صدر نتيجة لها قرار باعتبار محكمة التمييز الغرفة الأولى برئاسة القاضي ناجي عيد المرجع الصالح لتقديم ذلك النوع من الدعاوي أمامه.
- ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢١: قدم وكلاء رئيس الحكومة السابق الدكتور حسان دياب، يتقدمون بدعوى مخاصمة الدولة امام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، أوقفوا بموجبها جلسة استجوابه التي كانت مقررة في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢١.
- ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢١: وكيل الوزير السابق نهاد المشنوق يتقدم بدعوى مداعة الدولة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، توقفت بموجبها الجلسة التي كان مقرراً فيها استجواب المشنوق في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢١.
- بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر بدعوى ردّ أمام محكمة الاستئناف (نسيب ايليا)، فتوقف النظر به لوجود دعوى رد أخرى بوجه القاضي ايليا أيضاً.
- بتاريخ ٠٢ تشرين الثاني ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر بدعوى رد جديدة أمام محكمة الاستئناف (أيليا وشمس الدين وروزين غنطوس) تحت المحكمة وتم تحويل الملف إلى القاضي حبيب رزقاله.
- بتاريخ ٠٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، تقدم الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر بدعوى رد أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز (الرئيس سهيل عبود) ردت.
- كان من الواضح بأن الجهة السياسية المعنية بالادعاء عليها قررت مواجهة القضاء بحيث كان وعلى سبيل المثال يقوم الوزيران علي حسن خليل وزعيتر بطلب ردّ المحقق العدلي البيطار أمام غرفة الاستئناف في بيروت يتبعها فوراً دعوى ردّ أخرى بقضاة محكمة الاستئناف الذين من المفترض أن يبتوا برد المحقق العدلي وذلك كي يضمنوا عرقلة وتأخير التحقيق وهكذا ودواليك فكلما كان المطلوبون المذكورون وغيرهم من السياسيين أي المشنوق وفنيانوس يلمسون تقدماً بحل العقد القانونية كانوا يقدموا دعاوى أخرى.
- وصلت الأمور - وبعد أن أصدرت الهيئة العامة لمحكمة التمييز قراراً قضى بحصر دعاوي الردّ بمحكمة التمييز الغرفة الأولى التي يرأسها الرئيس ناجي عيد - فتقدم الثنائي علي حسن خليل وغازي زعيتر بطلب ردّ بوجه المحقق العدلي طارق البيطار وأتبعاه بدعوى ردّ أيضاً بالقاضي ناجي عيد الذي من المفترض أن يبت بدعوى ردّ المحقق العدلي البيطار.
- عينت القاضية رولا المصري للبت بدعوى القاضي ناجي عيد، وقد كانت هذه المحكمة تتعقد فقط كل يوم ثلاثاء من الأسبوع، وفي التفاصيل التي أدت إلى تحرك من قبل أهالي الضحايا ان الرئيسة المصري مرضت في الثلاثاء الذي كان من المفترض أن تحضر به إلى محكمتها، فانتظر الأهالي للأسبوع الثاني.
- ١٥ شباط ٢٠٢٢: اعتكاف القضاة عن الحضور إلى قصر العدل لمدة أسبوع، ما عطل البت بطلبات الرد المقدمة بحق القاضي طارق البيطار والقاضي ناجي عيد.

الدعاوى المقدمة من كافة الأطراف في ملف انفجار الرفأ فكانت على الشكل التالي:

رئيس الوزراء السابق حسان دياب:

- ٢٧/١٠/٢٠٢١ تقدم رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب بدعوى مخاصمة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، وعطل جلسة استجوابه التي كانت مقررة في اليوم التالي (أي ٢٨/١٠/٢٠٢١).

الوزيرين علي حسن خليل وزعيتر:

- ١٦/١٢/٢٠٢٠ طلب نقل الملف محكمة التمييز (من تحت يد صوان)
- ١٨/٠٥/٢٠٢١ طلب رد أمام محكمة التمييز (جانيت حنا) زُدت بالشكل.
- ٢٤/٠٩/٢٠٢١ طلب رد أمام محكمة الاستئناف (غرفة ١٢ نسيب إيليا) زُد لعدم الاختصاص
- ١١/١٠/٢٠٢١ طلب رد أمام محكمة التمييز (جانيت حنا) زُد لعدم الاختصاص
- ٢٧/١٠/٢٠٢١ طلب تعيين مرجع (هيئة عامة)
- ٢٧/١٠/٢٠٢١ طلب رد جديد أمام محكمة الاستئناف (نسيب إيليا)
- ٠٢/١١/٢٠٢١ طلب رد نسيب إيليا وغيرهم من القضاة.
- ٠٨/١١/٢٠٢١ مداعة دولة أمام الهيئة العامة (غرفة سهيل عبود) زُد لعدم الاختصاص
- ٠٨/١١/٢٠٢١ مداعة دولة أمام الهيئة العامة طعنأ بقرار آخر غرفة سهيل عبود) زُد لعدم الاختصاص
- ١١/١١/٢٠٢١ مداعة الدولة أمام الهيئة العامة طعنأ بقرارين.
- ١٧/١٢/٢٠٢١ طلب رد أمام محكمة التمييز (غناجي عيد) لم يصدر بعد
- ٠٤/٠١/٢٠٢٢ دعوى رد ناجي عيد وروزين غنطوس (رדתها الرئيسة رولا المصري).
- ٢١/٠٢/٢٠٢٢ دعوى مخاصمة أمام الهيئة العامة (عدد أعضائها غير مكتمل).

الوزير نهاد المشنوق:

- ٢٤/٠٩/٢٠٢١ تقدم بدعوى ردّ أمام محكمة الاستئناف في بيروت برئاسة الرئيس حبيب رزق الله (ردت بالشكل لعدم الاختصاص).
- ١٣/١٠/٢٠٢١ تقدم بدعوى نقل للارتياح المشروع أمام محكمة التمييز (الرئيسة رنده كفوري)
- ٢٨/١٠/٢٠٢١ تقدم بدعوى مخاصمة الدولة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز.
- (بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٢١ صدر قرار عن الهيئة العامة بعدم قبول المراجعة)

الوزير يوسف فنيانوس:

- ٢٢/٠٩/٢٠٢١ دعوى نقل الملف للارتياح المشروع (محكمة التمييز) زُد الطلب.
- ١٠/٢٠٢١، دعوى مداعة الدولة أمام محكمة التمييز (الهيئة العامة) بسبب قرار رد الدفوع.

- ٢٠٢١/١٠/١٨ طلب رد أمام محكمة الاستئناف (غرفة ١٢ نسيب إيليا) رُد لعدم الاختصاص
- ٢٠٢١/١٠/٢٦ طلب رد أمام محكمة الاستئناف. (تحتى القاضي إيليا)
- ٢٠٢١/١١/٠٤ طلب رد بالقاضي البيطار (محكمة الاستئناف حبيب مزهر كون إيليا تحتى).
- ٢٠٢١/١١/٠٩ طلب رد بالقاضي نسيب إيليا.
- إخبار رُد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥.
- دعوى ارتياب.

دعاوي من أفراد غير السياسيين:

- بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ قدمت المحامية مي الخنساء إخبار للنياية العامة التمييزية بوجه بيطار.
- ٢٠٢٢/٠٣/٠١ تقدمت رغبة نظير الزين أرملة الضحية قاسم صوان (وهي من مجموعة الضحايا الذين ارتدوا على التحقيق العدلي مع حطيط) بطلب رد أمام محكمة التمييز الغرفة الرابعة (الرئيس عفيف الحكيم)
(صدر القرار برد الطلب بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٣).
- طلب نقل الملف من هشام احمد، أحد المنشقين عن جمعية أهالي الضحايا.

في ردادت فعل اهالي الضحايا والمتضررين:

- ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٠: لقاء الأهالي بالمحقق العدلي القاضي فادي صوان لأول مرة
- ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٠: تشكيل لجان أهالي ضحايا تفجير مرفأ بيروت لتنسيق التحركات بي الأهالي ومساعدة لجنة نقابة المحامين ودعم القضاء والوصول الى الحقيقة.
- ١٩ كانون الثاني ٢٠٢١: ارسال أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت رسالة إلى أمين عام منظمة الأمم المتحدة (انظر ملحق رقم ١).
- ١ شباط ٢٠٢١: لجنة اهالي ضحايا تفجير مرفأ بيروت تنفذ وقفة احتجاجية أمام منزل القاضي فادي صوان، انطلقت في مسيرة من ساحة ساسين، احتجاجا على اعتكافه ودعوته لاعادة العمل بالتحقيقات وكشفها.
- ١٤ نيسان ٢٠٢١: مؤتمر لأهالي شهداء فوج الإطفاء للمطالبة بلجنة تقصي حقائق تدعم القاضي وتسهّل عمله، ورفض إعادة إعمار المرفأ قبل كشف الحقيقة، والمطالبة بلقاءات مع كل من فخامة رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة حسان دياب ورئيس مجلس النواب نبيه بري.
- ١٨ نيسان ٢٠٢١: لقاء أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت مع النائب جورج عدوان، وكان الإجتماع غير مثمر على الرغم من وعده للأهالي بتعيين لجنة لمساعدة القاضي.
- ٨ حزيران ٢٠٢١: تقديم رسالة الى مجلس حقوق الانسان في جنيف (انظر ملحق رقم ٤)
- ٢٣ حزيران ٢٠٢١: بيان صادر عن اهالي شهداء فوج الاطفاء الى قاضي البيطار.
- ٥ تموز ٢٠٢١: لقاء بين أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت والقاضي البيطار، وتجمعوا أمام قصر العدل دعما للقاضي واستنكارا لكل التهديدات وطلبات الرد الصادرة بحق القاضي، وللمطالبة برفع الحصانات.
- ٢ أيلول ٢٠٢١: نقابة المحامين تدّعي بالإرتياب المشروع على المدعي العام التمييزي غسان خوري المكلف بالتحقيق بانفجار المرفأ بسبب تواطئه وحمايته رموز السلطة.
- ١٣ أيلول ٢٠٢١: الأهالي الضحايا الانفجار ينفذون إعتصاما ويغلقون مداخل المرفأ إعتراضا على عدم مثول المتهمين للتحقيق. وكان ذلك بالتزامن مع طلب القاضي من قائد الجيش السابق جان قهوجي المثول أمامه وقد نجحوا بالضغط عليه للمثول أمام القضاء.
- ١٠ تموز ٢٠٢١: رسالة من أهالي الضحايا الى المحكمة الجنائية الدولية (ملحق رقم ٦)
- ٢٢ تموز ٢٠٢١: مؤتمر صحفي لأهالي شهداء فوج إطفاء بيروت أكدوا فيه إصرارهم على كشف الحقيقة وطالبوا السياسيين والقادة الأمنيين المطلوبين للتحقيق كافة المثول أمام القضاء. كما دعوا اللبنانيين كافة مشاركتهم الذكرى السنوية الأولى للتفجير.
- ١١ آب ٢٠٢١: إتصال أهالي الضحايا بالنواب لاستيضاح موقفهم من العريضة التي تمنع رفع الحصانات عن القاضي. وعلى إثره قاموا بمؤتمر صحفي أعلنوا فيه عن إصرارهم معرفة الحقيقة ورفض الضغوطات في وجه القاضي البيطار والاجابة عن ثلاثة اسئلة جوهرية:
من مَوْل وأرسل شحنة النيترات الى المرفأ؟ من حماها وسكت عن وجودها طوال هذه السنين؟ ومن فجرها في ٤ آب ٢٠٢٠؟
- ٢١ أيلول ٢٠٢١: وقفة لأهالي الشهداء أمام منزل القاضي غسان خوري لمطالبته بالنتحي كونه يعرقل التحقيق.

- ٢٩ أيلول ٢٠٢١: تحرك لأهالي ضحايا الانفجار أمام قصر العدل لدعم القاضي البيطار والبت بطلبات الرد المقدمة من المدعين ضده.
- ١٤ تشرين الأول ٢٠٢١: مؤتمر صحفي لأهالي شهداء فوج الإطفاء ضد التدخلات في القضاء .
- ١٦ تشرين الأول ٢٠٢١: مؤتمر مشترك بين الأهالي استنكارا للضغوطات التي يقوم بها الثنائي الشيعي على عدد من الأهالي، والتأكيد على وحدتهم.
- ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١: لقاء للأهالي مع المحقق العدلي والتأكيد على الوقوف الى جانب القضاء
- ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١: لقاء مع وفد من الاتحاد الأوروبي للنظر بمجريات التحقيق وبالضغوطات الموجهة الى أهالي الضحايا.
- ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١: مؤتمر لأهالي شهداء فوج إطفاء بيروت أكدوا فيه رفضهم التدخل في عمل القضاء وشدّدوا على رفض المساومة على دم الضحاي. وأعلنوا أنهم سوف يرفعون دعاوى قضائية ضد كل من يحاول التدخل بمضمون التحقيق.
- ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١: إقتحمت مجموعة من نساء الثورة مكتب القاضي حبيب مزهر كونه قام بقبول قضية الرد المقدمة من الوزير يوسف فينيانوس، علما ان المحكمة التي يرأسها القاضي مزهر ليست صاحبة الصلاحية.
- ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١: وقفة لأهالي الضحاي أمام قصر العدل للمطالبة باستقلالية القضاء .
- ٢٢ كانون الأول ٢٠٢١: لقاء أهالي الضحاي مع القاضي البيطار لتأكيد دعمهم له بعد الضغوطات والحملات التي تعرّض لها.
- ٢٤ كانون الأول ٢٠٢١: وقفة رمزية أمام ثكنة فوج الإطفاء تحت شعار "مش معيدين" ووضع شجرة ميلاد رمزية مصنوعة من حطام شاحنة فوج الإطفاء التي توجه فيها الضحايا الى المرفأ في ٤ آب ٢٠٢٠.
- ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢: لقاء مع اللواء عماد عثمان، مدير عام قوى الأمن الداخلي للمطالبة بتنفيذ مذكرات التوقيف.
- ٧ شباط ٢٠٢٢: قطع الطرقات المؤدية الى قصر العدل لمطالبة القاضية رولا المصري بالحضور في اليوم التالي للبت بطلب الرد ضد القاضي ناجي عيد، الذي بدوره له صلاحية البت بطلب الرد المقدم ضد القاضي طارق البيطار .
- ١٠ شباط ٢٠٢٢: تظاهرة لأهالي الشهداء أمام قصر العدل وتسكير المداخل المؤدية اليه بهدف شل العمل والضغط من جديد على القاضية رولا المصري للبت بطلب الرد.
- ٢٠ شباط ٢٠٢٢: تظاهرة لأهالي شهداء فوج الطفء والضحايا قرب تمثال المغترب في بيروت لمنع إعادة إعمار المرفأ وهدم الإهراءات قبل كشف الحقيقة كاملة.
- ٨ آذار ٢٠٢٢: أهالي الضحايا يقومون بزيارة وزير العدل هنري الخوري لمطالبتة بممارسة حقه بعقد اجتماع لمجلس القضاء الأعلى لإجراء التشكيلات القضائية الجديدة في حال امتنع مجلس القضاء عن ذلك لتعيين رؤساء غرف أصيلين لمحاكم التمييز من أجل إكمال عمل الهيئة العامة المتوقّف منذ مدة بسبب نقص في عدد أعضائه.

- ١٨ آذار ٢٠٢٢: وقفة تضامنية أمام مبنى مديرية أمن الدولة في جبل لبنان لمساندة وليم نون (شقيق الشهيد دجو نون) وبيتر بو صعب (شقيق الشهيد جو بو صعب) إثر توقيفهما بسبب زيارتهما منزل وزير العدل هنري الخوري بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٢ لمطالبته بالتوافق مع مجلس القضاء الأعلى للإجتماع وإجراء التشكيلات القضائية اللازمة.

- بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٢٢ قام عدد كبير من أهالي الضحايا بالتوجه إلى مديرية المعلومات في الدكوانة لمساندة وليام نون الذي ادعت عليه القاضية غادة عون بسبب ذهابه إلى منزل وزير العدل مع عدد من الناشطين بحيث قام البعض منهم بكتابة تعابير على الحيطان الخارجية للمنزل ما أزعج هؤلاء .

- بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٢ قام أهالي الضحايا وفوج الإطفاء بتحريك كبير أمام إهراءات مرفأ بيروت احتجاجاً على قرار اتخذه مجلس الوزراء بهدم الإهراءات بذريعة أنهم يهددون خطر على السلامة العامة. وقد شارك في التحرك المذكور عدد كبير من الناشطين ونقيب المهندسين ونقيب المحامين للتأكيد على إمكانية تدعيم تلك الإهراءات وعلى تركها ذاكرة جماعية للمدينة وهي الشاهد الأبرز على تفجير المرفأ بحيث يقتضي أن تدرج على لائحة الأبنية الجديرة بالحماية وتخليداً لذكرى الشهداء والضحايا .

- بتاريخ ٤ ايار ٢٠٢٢ نفذ أهالي الضحايا وفوج الإطفاء مسيرة في منطقة مار مخايل وصولاً إلى تمثال المغترب.

قام قسم من الأهالي بنشاطات وجهود كبيرة للمطالبة بتشكيل بعثة تقصي حقائق تحت سلطة الامم المتحدة بالتوازي مع التحقيق المحلي يكون عملها داعماً لعمل المحقق العدلي. وتضافرت الجهود تأييداً لهذه المطالبة امام لجنة حقوق الانسان لما يمثله تفجير الرابع من آب من انتهاك لحقوق الانسان. وبالتزامن مع انعقاد اجتماع لجنة حقوق الانسان نظمت ثلاث مناظرات بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وارسلت رسائل عديدة تحمل توابع عدد كبير من الأهالي وجمعيات ومؤسسات دولية فاق عددها في بعض الأحيان المئة توقيع للمطالبة بلجنة تقصي الحقائق بشكل لا يتعارض مع التحقيق المحلي. من بين هذه الرسائل رسالة أرسلت للبرلمان الأوروبي الذي دعا في أيلول ٢٠٢١ الى تشكيل بعثة تقصي حقائق في تفجير الرابع من آب. وايضا ارسلت رسالة الى مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في لبنان وأخرى للسفارة الفرنسية والسفارة البابوية. كما عقد عدد من الأهالي اجتماعات مع منسقة للأمم المتحدة في لبنان الدكتورة نجاته رشدي. ولا يزال الأهالي يبذلون كل ما بوسعهم ولا يألون جهداً في هذا الإطار.

تم اعداد هذا التقرير من قبل أهالي الضحايا والمتضررين "بمساعدة تقنية من مؤسسة حقوق الانسان والحق الإنساني- لبنان.

قسم الملاحق:

ملحق رقم ١:

إلى أمين عام منظمة الأمم المتحدة المحترم،

نحن أهالي شهداء فوج إطفاء بيروت في تفجير مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠

بعد مرور سنة ونصف على تفجير المرفأ ولا يزال الغموض يسيطر على العدالة والحقيقة فيما خصّ التحقيق.

سنة ونصف ولا يزال التّدخل السّياسي يهيمن على عمل القضاء ويعرقل مسار التحقيق

لا تزال الميليشيات والأنظمة السّياسية الحاكمة تتحكّم بمسار التحقيق

ثالث أكبر إنفجار في العالم هو في نظرنا أكبر جريمة ضد الإنسانية، شهداءنا والضحايا المتّين هم أبرياء لا ذنب لهم إلا أنّهم يعملون لتأمين قوت عيّلهم.

كون جانبكم أكبر منظّمة لدعم حقوق الإنسان نطالبكم بمساندتنا لتأمين الحماية للتحقيق العدلي والمحقق طارق البيطار ليتمكن من إستكمال تحقيقه وتوقيف كافة المجرمين الذين أغلبيّتهم من الطبقة الحاكمة فلا حول ولا قوّة لنا لمحاكمتهم دون دعم القاضي أقلّه بلجنة تقصّي حقائق، أو لجنة تحقيق دوليّة.

بالرّغم من الزيارات العديدة لفرق أجنبيّة خبيرة بالمتفجّرات وفرق عسكريّة كشفت على موقع التفجير منذ اليوم الأول له، لا يزال التّكتم على التقارير والحقائق لغاية يومنا هذا ولم يسلم للقضاء اللبناني ما يثمر في جلاء الحقيقة، حتّى أنّ صور الأقمار الإصطناعيّة لم تسلم لتاريخنا هذا لا للقضاء اللبناني ولا حتّى للمحكمة الجنائية الدوليّة التي تعنى بالجرائم ضد الإنسانية.

وأخيراً وليس آخراً نرجو من حضرتكم أثناء قيامكم بجولتكم على السّياسيين اللبنانيين الأخذ بعين الإعتبار أن أغلبيّتهم مطوّرتين بجريمة المرفأ والأسوأ أنّهم يحاولون عرقلة التّحقيق. عسى أن تكون زيارتكم الضربة القاضية بوجه التّدخل السّياسي غير الشرعي بالقضاء اللبناني.

نحن أولياء الدّم، مهما طالّت الأيام لن نسكت عن حقّ شهدائنا بالوصول إلى الحقيقة ومعاقبة كافّة المجرمين. لن نسمح لأحد بالمراهنة على صمودنا وقوّتنا بوجه المنظومة الفاسدة الحاكمة.

بيروت في ١٩/١٢/٢٠٢١

ملحق رقم ٢:

بيان صادر عن أهالي شهداء وضحايا تفجير مرفأ بيروت:

ومن قُتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا

نحن أولياء الدم قضيتنا هي جريمة العصر ويجب أن تخرج من التجاذبات الحزبية، الطائفية والمذهبية إن جريمة تفجير مرفأ بيروت طالت جميع الفئات والشرائح لم تميّز بين طرف وآخر، بين لبناني أو أجنبي

نحن أولياء الدم لن نسمح بذهاب دماء شهدائنا هدرًا أمام تلك التجاذبات والعرقلات والتحايل على القانون.

نحن أولياء الدم نتوجه الى مجلس الوزراء مجتمعًا مصرّين على احترام فصل السلطات، وبالتالي عدم التدخل بعمل المحقق العدلي طارق البيطار وعرقلة التحقيق.

نحن أولياء الدم نحذّر من مغبة التفكير بإستبدال القاضي أو ترهيبه مهما زاد منسوب التهديد

" كفّوا أيديكم عن القضاء "

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون

نحن أهالي وأشقاء شهداء فوج إطفاء بيروت في انفجار مرفأ بيروت بتاريخ ٤ آب ٢٠٢٠ نتوجه إلى فخامة الرئيس الذي يتحمل جزء كبير من المسؤولية في تفجير مرفأ بيروت بالطرق التي سنسردها في الرسالة التالية سائلين فخامتكم تحمل المسؤولية في ظل هذا التخبط بين السياسيين والقضاء التي كان يفترض بكم تحملها قبل الانفجار.

في التصريح الذي تليتموه بعد أيام من الانفجار صرّحتم بعلمكم بوجود هذه المواد التي بحسب القانون والتصنيف الدولي تعد مواد متفجرة شديدة الخطورة. لذلك نطرح لجانبكم الأسئلة التالية:

١- لماذا رئيس البلاد لم يحرك القوى العسكرية التي بحسب الدستور تتبع أوامره وتوجيهاته، مع العلم أن رئيس البلاد جنرال مدفعية سابق بالجيش ما يؤكد مدى إدراكه بمثل هكذا مواد.

٢- لماذا لم يسأل رئيس البلاد الجيش الذي يؤتمر بتوجيهاته سبب ترك المتفجرات لمدة سبع سنوات في حرم المرفأ والتي بحسب الدستور وقانون الأسلحة والذخائر تلزم قيادة الجيش حصرها بيده لإستعمالات حربية.

٣- لماذا رفض فخامتكم التحقيق الدولي الذي طالب به قسم كبير من أهالي الشهداء والمتضررين وأبناء العاصمة الحبيبة بيروت وذلك الرفض أتى في الوقت الذي تعلمون ضعف أجهزتنا وقضائنا أمام ضخامة هكذا انفجار .

٤- لماذا لم يصدر عن جانبكم أي موقف أو تصريح أو تأديب للوزراء والنواب والمعنيين في الملف الذين رفضوا المثول أمام المحقق العدلي حين إدعى عليهم كمتهمين.

٥- لماذا لم يتواصل رئيس البلاد بالدول التي تملك أقمار إصطناعية لمطالبتها بصور جوية تسهل بنسبة كبيرة عمل القضاء اللبناني.

٦- لماذا لم يوقع رئيس البلاد مرسوم تحية المدراء العامين المسؤولين عن المرفأ وبالأخص مدير عام الجمارك بدري ضاهر، هل سبب حمايته إنتمائته لتياركم السياسي؟

يهمنا أن نحيطكم علمًا أن شهداءنا موظفون تابعون للدولة اللبنانية، هم كرسوا حياتهم لخدمة العاصمة وأهاليها لا ليغدر بهم بقنبلة نووية سمع دوي انفجارها في قبرص واليونان.

لذلك وبناءً لكل ما ورد ندعو فخامتكم تحمل المسؤولية الموكلة إليكم التي لم تتحملوها قبل ٤
آب المشؤوم وذلك بتأسيس وتشريع محكمة خاصة تعنى بملف تفجير المرفأ، ونطلب التواصل مع
رئيس مجلس القضاء الأعلى ومطالبته بمؤتمر أسبوعي يسرد من خلاله مستجدات التحقيق للشعب
اللبناني الذي يحكم بإسمهم لحين صدور القرار الظني .

نطالب تواصل فخامة الرئيس مع الدول العظمى التي تمتلك صور الأقمار الإصطناعية
لتسليمها للقضاء .

في الختام نحن أبناء هذه الدولة التي غدرت بأهلها، نحن في هذه القضية (إم الصبي)
مصممون على الوصول الى حقيقة واضحة، صريحة، ومقنعة.

لقد قدمنا شهداء على مذبح الوطن بتاريخ ٤ آب المشؤوم وخسرنا أهلنا وإخوتنا وأولادنا خسرنا
مستقبلنا وأملنا ببلد يحترم أبنائه، لقد خسرنا كل شيء ولم يعد لدينا ما نخسره إلا أرواحنا التي نحن
على إستعداد تام للتضحية بها في سبيل هذه القضية والوصول إلى الحقيقة .

أهالي وأشقاء شهداء فوج اطفاء بيروت

بعيدا في ٢٠ نيسان ٢٠٢١

جانب مجلس حقوق الإنسان في جنيف

(U N H R C)

بشخص رئيسه السيدة "اليزابيت فيلسبرغر" المحترمة

تحية طيبة،

نحن ضحايا مجزرة مرفأ بيروت، المُرتكبة في الرابع من شهر آب من العام الحالي/٢٠٢٠/ الذين خسروا أحد أفراد عائلتهم، أم فقدوا أحد أحبائهم، أو يعانون من إصابات جسدية ونفسية، أم أضرار مادية، أو أضرار أخرى. نرفع إلى مقامكم المؤقر الشكوى الحاضرة، عارضين الآتي:

أ. عصر الرابع من شهر آب الحالي (٢٠٢٠) وقعت فاجعة مرفأ بيروت، والتي حصدت أكثر من /٢٠٠٠/ ضحية من جنسيات مختلفة، وخلفت أكثر من ستة آلاف جريح، ودمارًا هائلًا طاول مساحة كبيرة من العاصمة، كما نتج عنها أيضًا أضرارًا كبيرة على الإقتصاد اللبناني، الذي يُعاني أصلًا تحديات مصيرية

ب. ثبت وبالمؤكد أن إدخال المواد المُتفجرة إلى مرفأ بيروت حصل عام/٢٠١٣/ بظروف مُلتبسة، ولغايات مشبوهة، ولأغراض بقيت مجهولة.

كذلك، ثبت معرفة السلطات اللبنانية المُسبقة بها، ولم تُقدّم على إتلافها أم إعادة تصديرها.

ج. إن أسباب الانفجار لما تزل حتى تاريخه غامضة، والسلطات اللبنانية عاجزة عن معرفتها، فضلًا عن تخبُّطها في إدارة ملف التحقيق بخصوصه.

د. أكثر من تسعة أشهر قد إنقضى، والتحقيقات لم تصل إلى مكان. أو أريد لها ألا تصل إلى نتيجة. واستبدل أكثر من مُحقق عدلي، ونشأ كباش حقيقي بين السلطة السياسية والقضاء، إنتهى لمصلحة السياسيين بتتحية المحقق العدلي "القاضي فادي صوّان" بعد أن كاد يصل إلى كشف خيوط ما جرى في الرابع من شهر آب/٢٠٢٠/

لما كان من الثابت،

I. أن ما حصل في الرابع من شهر آب /٢٠٢٠/ يُشكّل جريمة جنائية دولية، وجريمة ضدّ حقوق الإنسان.

II. أن ما حصل يُشكّل إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، أهمّها حق الأمان الإجتماعي، والعيش بسكينة.

III. أن السلطات القضائية اللبنانية، لما تزل عاجزة حتى تاريخه، عن كشف الحقيقة، وتبيان الأسباب والمرتكبين، مما يُحتّم اللجوء إلى مجلسكم الموقر، تحقيقاً للعدالة المنشودة.

لذلك

وسنذا لميثاق الأمم المتّحدة،

وعملاً بقرار مجلسكم الموقر رقم ٥/١ (الفقرة/٨٦/ منه) الذي يؤكّد على حق ذوي الضحايا في الإدعاء أصولاً.

تلتمس الجهة الشاكية من مجلسكم المحترم، وتمهيداً للبت بالشكوى،

تعيين لجنة تقصي حقائق دولية مؤلفة من خبراء دوليين من ذوي الإختصاص، في أقرب وقت، تكون مهمتها الإنتقال سريعاً إلى لبنان والمباشرة بتحقيقاتها حول الانفجار الذي هزّ العاصمة اللبنانية بتاريخ ٤/٨/٢٠٢٠، وإيداعكم نتائج تحقيقاتها.

ليُصار على ضوء ذلك،

إلى إعتبار جريمة الرابع من شهر آب /٢٠٢٠/ تُشكّل إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وإحالة كلّ فاعل أم شريك أم مُتدخّل أم مُقصر أم مسؤول بشكل مباشر أم غير مباشر أم بالتبعية، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة لمحاكمته أصولاً أمام المحكمة الجنائية الدولية المحترمة، لثبوت عجز القضاء المخّـل عن ذي

بكلّ إحترام

ملحق رقم ٥:

رسالة الى الأب الأقدس في روما البابا فرنسيس

أبانا الأقدس فرنسيس،

نحن أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت حقنا مهدور، كرامتنا مُغتصبة، أمنا مستباح... متروكون، رجاء أنقذنا.

هل يُعقل، يا أبانا، أن ننام في بيروت بقرب العنبر ١٢ المملوء بالمتفجرات لمدة سنوات وسداجتنا تحلم بغد أفضل؟ هل يُعقل أن تختفي أطنان من النيترات الأمونيوم تحت أنوف المسؤولين عن أمننا وحمايتنا، والذين تنطحو ليقاوموا عنا؟ وبوقاحة فولاذية أطلقوا على المتعاطفين معنا في الثامن من آب النار، أوبلونا قنابل مسيلة للدموع، وكأن دموعنا على من فقدنا لم تكفهم. في الواقع، لم تكفهم دموع قرية قرطبا التي دفنت في اليوم نفسه نجيب، وابن عمه شربل، وصهره شربل. من ضحايا تلكو المسؤولين الأمنيين عندنا من دُفنت أشلاؤهم بالتقسيت أمثال جو، ومن الضحايا من لم يبق منهم إلا الغبار والذكريات، لم نجد من نانسي ونادية وعمر ما ندفنه.

يا أبانا، نحن من دون حماية، يستعملوننا وقودا لحروب لا جمل لنا فيها ولا ناقة، حيدنا عن جهنم المستعرة حولنا.

هل يُعقل أن المسؤولين السياسيين في بلادنا تحصنوا أمام المساءلة عن هذا الكم الهائل من الفساد والإجرام الذي انفجر في الرابع من آب؟ تركونا وحدنا مع المتعاطفين معنا، وحدنا نلمم من قتلوهم وهشموهم، أطفالنا وشيوخنا وشبيبتنا، وحدنا نحاول أن ننقذ ألكسندرا وأسحاق أطفال قافلة الضحايا الـ ٢١٤، وحدنا نبحت عن سحر العروس التي ما عرفت يوم زفافها، وحدنا مع محبيننا ننتظر من غسان إشارات حياة لم نلتقطها، وحدنا نبحت عن أشلاء شهداء فوج الإطفاء العشرة الذين سيقوا إلى النار كالحمل المساق إلى الذبح لا يدرون ما ينتظرهم في حين كان الجزار يعلم، تركونا وحدنا نرّم ما بنيناه بفلس الأرملة وما هدمه بلحظة تراكم سنوات من المحسوبيات ونهب المال العام. لم ينزلوا عن عروشهم ليشاهدوا ما صنعوه بنا، ويفرضون أن يمتثلوا للقضاء، بل يشترطون الرقابة المسبقة على أسئلتنا. حقا قال الكردينال الراعي: «هذه السلطة السياسية قتلت شعبها».

أبانا، نحن مسجونون في قبضة رجال تمرسوا على الحرب والقتل، فاسع رجاء إلى إطلاق سراحنا.

هل يُعقل أن أهل القضاء في بلادنا ألقوا في سجن السياسة، يُعوججون المستقيم ويُقومون المعوج؟ يقيسون القوانين على مقاس القوي والتممّل؟ منذ سنوات، يُصفي المفكرون في بلادنا، يموت النزهاء

بظروف غامضة، يختفي الناشطون المدنيون، وقضاؤنا أعمى، أطرش وأخرس. بعدَ الرابع من آب، بعدَ أن هُشمتنا شظايا الزجاج في بيوتنا، بعدَ أن تحوّلت أماكن عملنا إلى مدافن، بعدَ أن أصبحت مساحات الترفيه كومة من حطام أطبق على أرواح محبينا، أصبح صمت القضاء وعجزه جريمة متمادية... قضاؤنا مسرحية فاشلة سخيفة: كيف للمتّهمين بقتل المسيحيّ فاروجان ونيكول وشربل والمسلم عليّ وحزمة ومحمود وقاظم، وبقتل الأجنبيّ أمثال هيدويج (Hedwig) زوجة السفير الهولنديّ ورشدي المصريّ وإيتو الأثيوبية (Etetu) وبرليتا الغيليبينية الذين أتوا يبحثون عن مصدر رزقهم، كيف للمتّهمين بغدر النازح عبد الكريم وروان وحنّا وفراس، كيف للمتّهمين بجريمة ضدّ البشرية كهذه والمستزلمين لهم أن يصبحوا الحَكَم؟

أبانا! لا لمهزلة القضاء المحليّ، لا ثقة لنا فيه، نريد الحقيقة، ساعدنا كي تُحال قضيتنا إلى التحقيق الدوليّ.

أبانا، لم يُقتل أحبّاؤنا في ذلك اليوم المشؤوم فحسب، لم يُهدم نصف العاصمة فقط، بل اكتشفنا فيه أنّنا، نحن اللبنانيين، مقتولون عاجلاً أم آجلاً، أنّنا نعيش في أشلاء وطن... رجاء، بحق ساكن السماء، أنقذنا!

أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت

جانب المحكمة الجنائية الدولية المحترمين

مرّ عامٌ وشهرين على تفجير مرفأ بيروت، وحتّى الساعة لم يصدر أي مبادرة من الدولة اللبنانية تساهم في مساعدة المحقق العدلي الذي يتولى التحقيق في قضية مرفأ بيروت للوصول الى الحقيقة.

نقصد جانبكم اليوم طالبين المساعدة منكم للضغط على الدولة اللبنانية لدعم القاضي ليتمكن من محاسبة كل من كان السبب بفقداننا أغلى ما لدينا. إذ أنّ المتهمين في هذه القضية هم أنفسهم المسؤولين في دولتنا ويقومون بعرقلة التحقيق ومماطلته. لذلك نطلب من جانبكم دعم القاضي إمّا بلجنة تقصي حقائق تساعده في مسار التحقيق أو عبر تعيين قضاة دوليين لمساعدته.

فهل يعقل ولغاية يومنا هذا وبالرغم من محاولة المحقق العدلي عدّة مرّات طلب صور الأقمار الاصطناعية من أكثر من عشرة دول أنه لا يوجد أية صور ملتقطة لمرفأ بيروت بتاريخ ٤ آب ٢٠٢٠ عند توقيت الانفجار، أو أن الدول تخبئ هذه الصور لإخفاء الحقيقة وحماية مصالح معينة.

نناشد اليوم من هذا اللقاء الدولة اللبنانية بالكف عن المماطلة والمراوغة لتميع ملفنا. ومساعدة القاضي عبر تنفيذ كافة قراراته من استدعاءات لنواب ووزراء وقادة أمنيين وتنفيذ مذكرات الاحضار وطلبات الاستدعاء الصادرة عنه من قبل وزير الداخلية، ليستطيع القاضي اكمال ملفه واصدار قراره الظني لمحاسبة المجرمين.

إن جريمة مرفأ بيروت هي جريمة إرهابية ضد الانسانية ولا تحمل أي طابع سياسي أو ديني أو حزبي. فشابنا قضاوا دون أي سبب أو ذنب.

طلب إنشاء بعثة مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق في انفجار مرفأ بيروت تحت إطار الأمم المتحدة

12 تشرين الأول 2021

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي،

نحن عائلات ضحايا تفجير مرفأ بيروت الموقعون أدناه وجمعية الحركة القانونية العالمية، جننا بموجب الكتاب الحاضر نطلب دعمكم بهدف تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا بإنشاء بعثة دولية مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق تحت إطار الأمم المتحدة لتتحري في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بتفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020، والذي سبق ودعا إليه البرلمان الأوروبي في قراره بشأن الوضع في لبنان الصادر في 16 أيلول 2021.

نحن العائلات التي قتل و/أو جرح أبنائها في تفجير مرفأ بيروت لا نمثل أي طرف غير أنفسنا وليس لدينا انتماءات سياسية أو طائفية عندما يتعلق الأمر بالمطالبة بالعدالة والمساءلة عن التفجير. كما اننا نعمل بالتعاون مع جمعية الحركة القانونية الدولية للحصول على الدعم الدولي والوطني لإنشاء بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة.

سيعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة دورته المقبلة في آذار 2022 ما يشكل فرصة مميزة لاتخاذ المجلس قرارا باطلاق وتحديد مسار بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة تكلف بإجراء تحقيق في تفجير مرفأ بيروت والكشف عن الأفراد والجهات الأكثر مسؤولية بالاسم والوظيفة.

يوضح تقرير جمعية الحركة القانونية في إطار الحقائق المتوفرة عن التفجير والتحقيقات المحلية أن مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم العديد من الوزراء ورنيس الجمهورية كانوا على علم قبل التفجير بوجود نترات الأمونيوم والمخاطر التي تشكلها المادة لكنهم استفادوا من الحصانة السياسية لتجنب المثول للاستجواب امام القضاء اللبناني. هذا، بالإضافة إلى وجود مجموعة من العيوب الإجرائية والمنهجية في التحقيق المحلي التي تؤثر على قدرة لبنان على تحقيق العدالة وقد تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع من قبل وكالات حقوق الإنسان الرائدة، بما في ذلك جمعية الحركة القانونية العالمية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والمفكرة القانونية ولجنة الحقوقيين الدولية. منذ أكثر من عام تواجه الإجراءات القانونية المحلية التي تشكل التحقيقات جزءاً منها ضغوطاً وعقبات وتدخلات مستمرة تضع حواجز على الطريق أمام العدالة.

لا نرى ان أي تغيير سيحصل في هذا الإطار مع استمرار النخبة السياسية في لبنان في حماية أعضائها ومصالحها، وبصفتنا عائلات الضحايا ندعو إلى إنشاء بعثة مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق لضمان وصول من فقدوا احيادهم و/أو أصيبيوا جراء التفجير الى الحقيقة. ويمكن لتقرير مستقل ومحايد أن يساعد التحقيق المحلي الحالي داخل لبنان وأن يوفر الدعم لقضايا التقاضي المدنية والتحقيقات الجنائية خارج لبنان وفي بلدان أخرى، حالياً وفي المستقبل.

يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يتدخل ليتحقق من علاقة الدولة اللبنانية بتفجير مرفأ بيروت في ظل فشلها في حماية الحق في الحياة تبعاً لتخزين لمواد نترات الأمونيوم شديدة الانفجار في بيروت والتعامل بها، وفشلها المستمر في إجراء تحقيق نزيه وذو مصداقية في المأساة التي تشكل انتهاكاً للحق في الانتصاف التابع للحق في الحياة. ونظراً إلى العواقب الوخيمة في 4 آب على الاقتصاد والبنية التحتية ونظام الرعاية الصحية في البلد، فإن عدد الضحايا المحتملين لهذه الكارثة والذين يستحقون الحقيقة والعدالة والمساءلة يتجاوز الضحايا المباشرين او الناجين ليشمل معظم إن لم يكن كل الشعب اللبناني.

ان هذا هو سبب إصرارنا على إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في إطار الأمم المتحدة، مرددين دعوة البرلمان الأوروبي في قراره لـ "بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق إلى لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة".

ان الضحايا والناجين وعائلاتهم وكل الشعب اللبناني يستحقون معرفة الحقيقة. ندعوكم لدعمنا في تحقيق ذلك.